# تأمُّلات في
# العلاقاتِ المسيحيَّة الإسلاميَّة تأمُّلات في العلاقاتِ المسيحيَّة الإسلاميَّة

لويس مارتينس سيستاك(*)

نَجِدُ في اسمِ الربِّ عونًا لنا، آمين.

إن الأحداثَ التي حدثَتْ في فرنسا في السابعِ والثامنِ والتاسعِ مِن ينايرَ الماضي، وحقيقةَ ما يُسمَّى بــ€«الدولةِ الإسلاميةِ»، كلُّ هذا يَضَعُ في صَدارةِ الأحداثِ والأخبارِ جانبًا أساسيًّا للقائنا هذا، ألَا وهو جانبُ التعايُشِ بينَ الشرقِ والغربِ في عالَمٍ أصبحَ عالمًا «كونيًّا» -أي عالمُ العولمةِ- ويُسلِّطُ الأضواءَ على العلاقاتِ بينَ المسيحيةِ والإسلامِ.

في هذا السياقِ أريدُ أن أقترحَ على حضراتِكم بعضَ الاقتراحاتِ أَعرِضُها عليكم للتأمُّلِ، آمِلًا أن تُنيرَ هذه الاقتراحاتُ بعضَ الأفكارِ العَمَليةِ الصالحةِ للتنفيذِ، خاصَّةً فيما يخُصُّ العلاقاتِ بينَ الكنائسِ وتعاليمِها المسيحيةِ وبينَ الإسلامِ:

الاقتراحُ الأولُ: أن نذهَبَ جميعُنا إلى المَصادِرِ الجديرةِ بالاحترامِ، أي مَصادرِ عقائدِنا.

لقد ذَهَبَ حديثًا البابا «فينست فيرولدي»(*) إلى مدينةِ «برشلونة» ليقي محاضرة حولَ العَلاقاتِ مع المسلمينَ، وذلكَ بصِفتِه مُفوَّضًا أسقُفيًّا مِن قِبَلِ أُسقُفيَّةِ «ليون».

وفي بيانٍ للجريدة الأسبوعيِّة -لأُسقُفِّيةِ منطقةِ «كاتالونيا»- المسيحيةِ؛ قال ما يلي:

«الإرهابيُّون يستخدمون اللُّغةَ الدينيةَ ويدَّعون الإسلامَ، لكنَّ خِبرتي وعملي لسنينَ طويلةٍ مع الجاليةِ الإسلاميةِ يَسمحانِ لي أن أقولَ: إن المسلمين الذين أعرفُهم لَيْسُوا إرهابيِّين، إنهم رجالُ ونساءُ سلامٍ، وإن الإسلامَ ليس دينَ عُنفٍ».

وكان السؤالُ: كيف يُمكنُنا أن نَفهَمَ هذا الكلامَ السابقَ، وذلكَ عندما تقولُ لنا الأحداثُ على مَستوى العالَمِ ومُحاولاتُ الاعتداءِ التي تمَّتْ في باريسَ غيرَ ذلكَ(*)؟

سأحاولُ الإجابةَ على هذا السؤالِ بقولي: إنَّ على الأديانِ أن تقومَ بالعودةِ إلى المصادرِ، أي إلى النصوصِ المُوحاةِ مِن عندِ الربِّ، فالعودةُ إلى النصوصِ الأصليةِ هي بمَثابةِ القاعدةِ القانونيةِ والمحتوَى الأساسي لعقائدنا.

في كلمةٍ أقولُ: إنه يجبُ الذَّهابُ إلى أسرارِ كلِّ دِينٍ، أي الذَّهابُ إلى ممثِّلي الصوفيةِ في الإسلامِ، إنهم يَقودوننا إلى الربِّ «اللَّه»، أي يَقودوننا إلى الجوهرِ،

إلى الإيمانِ بربٍّ طيِّبٍ، ومصدرٍ للخيرِ، إلى ربٍّ رحمنٍ رحيمٍ، يريدُ الخيرَ والسلامَ لعبادِه، ولا يريدُ العُنفَ.

المتصوِّفون هُم المفسِّرون الأكثرُ صَلاحًا لمعنى كلِّ عقيدةٍ وكلِّ تُراثٍ مِن ميراثِ أدياننا، وذلكَ لأنهم يَرونه في مَعناهُ ومَغزاهُ العميقِ ومِن خِلالِ خِبرتِهم بالإلهِ، ومِن الضرورةِ في الحقيقةِ إعادةُ تفسيرِ نُصوصِ الإسلامِ، وذلكَ في ضوءِ ما نَعيشُه اليومَ مِن أحداثٍ في القرنِ الواحدِ والعشرينَ، ولقد قامتِ الكنيسةُ الكاثوليكيةُ بإعادةِ التفسيرِ مع نُصوصِ الكتابِ المقدَّس -أي التوراةِ-، وعلى علماءِ الدينِ المسلمينَ واجبُ إعادةِ تفسيرِ القرآنِ انطلاقًا مِن السياقِ الثقافيِّ الحاليِّ، ولكن علينا أن نكونَ على درايةٍ ووعيٍ بأن هذا الأمرَ سيكونُ واجبًا يجبُ إنجازُه، ولكن على مَدًى طويلٍ من الزمنِ، لكنَّ المراحلَ الأساسيةَ لا يُمكِنُ تجاوُزُها، لكنَّ بدايتَها أمرٌ حتميٌّ، وهُناكَ أصواتٌ مِن الإسلامِ على وعيٍ وإدراكٍ بهذه البدايةِ وتُطالِبُ بها.

أعتقدُ أننا نستطيعُ أن نُميِّزَ بينَ ثلاثةِ أنماطٍ مِن الإسلامِ: إسلامُ الهُويَّةِ، والإسلامُ السياسيُّ، والإسلامُ الروحيُّ.

غالبًا، ومِن خِلالِ الأحداثِ العالميَّةِ؛ فإن الذي يَظهَرُ منهم إنما هو -وبصفةٍ خاصَّةٍ- الإسلامُ السياسيُّ، إنه إسلامُ تحطيمٍ، إسلامٌ يتَّسِمُ بالمعارَضةِ للغربِ، إسلامٌ لديهِ إرادةٌ في تنظيمِ حياةِ المجتمعِ في مُجملِه انطلاقًا مِن الدِّينِ: «فإمَّا أن تكونَ مُسلمًا، وإمَّا أن تكونَ كافرًا»، أمَّا إسلامُ الهُويَّةِ فيبدُو في صورةِ إرادةٍ للاحتفاظِ، والحفاظِ على الثقافةِ الخاصةِ في مُواجَهةِ ثقافةِ العَوْلمةِ، وهذا الإسلامُ له قُوَّتُه، بخاصةً بينَ قطاعاتِ الشبابِ مِن المهاجرينَ الذين يأتُون إلى أوروبا مِن المغربِ، والذين فَشِلوا في المدرسةِ وكثيرًا ما يَجِدون أنفسَهم في حالةٍ مِن البطالةِ، وهُم مُتأثِّرون بالاتِّهاماتِ التي تُوَجَّه ضدَّ القُوى الاستعماريةِ، والتي تمثِّلُ -إلى جانبِ ذلكَ- اتهاماتٍ ضدَّ أوروبا وضدَّ رغبتِها الاستعماريةِ في فَرْضِ ثقافتِها الخاصةِ على البلادِ؛ ثقافتِها المختلفةِ عن ثقافةِ المستعمِرينَ القدماءِ.

وفي أُسقُفيَّتِنا كانت لَدَيْنا الأختُ «تريزا لوسادا»، وهي عضوةٌ دينيةٌ في جماعةِ «راهبات ماريا المبشِّرات» والآنَ فقد رحلَتْ، وقد كانت مِن الداعياتِ إلى إثباتِ حقِّ المهاجِرينَ في الاحتفاظِ بثقافتِهم الأمِّ، أي الثقافةِ العربيةِ الإسلاميةِ، وبصفةٍ خاصةٍ كانت مؤمنةً بحقوقِ المهاجرينَ المسلمينَ في الاحتفاظِ بلُغتِهم وبعاداتِهم وتقاليدِهم وبأنماطِهم الثقافيةِ، وذلكَ مِن الطفولةِ حتى مرحلةِ النضوجِ، وفي الوقتِ نفسِه كانت الأختُ «تريزا لوسادا» تُعْطِي توجيهاتٍ مِن شأنِها أن تجعلَ الإسلامَ يستطيعُ أن يندمِجَ ثقافيًا، وأن يتواءمَ

ويتكيَّفَ مع السياقِ الاجتماعيِّ لأيِّ مكانٍ، في طريقةٍ مِن شأنِها ألَّا يُصبحَ الإسلامُ ومُعتنقِيه كحيٍّ من أحياءِ اليهودِ (Ghetto) يُقيمُ في المجتمعِ الجديدِ الذي يستضيفُه، وقد كانت مؤسَّسَتُها تسمَّى بـ «بيت الثقافة» (Byet A Thaqafa).

الثقافةُ هي عاملٌ فعَّالٌ في اكتشافِ الآخَرِ وفي عمليةِ التعايُشِ، ذلكَ الذي يُسمِّيه البابا فرانشيسكو: «ثقافةَ اللِّقاءِ».

في النهايةِ يُوجَدُ هُناكَ الإسلامُ الروحيُّ، أي هُناكَ رجالٌ ونساءٌ يُريدون أن يَعيشوا دِينَهم، لكنهم في الوقتِ نفسِه سُعداءُ أنهم يَعيشون في أوروبا، لا يُريدون التعدِّيَ على أيِّ شيءٍ أو مُهاجمتَه، لكنهم فقط يَطمَحُون إلى أن يَعيشُوا إيمانَهم في سَلامٍ، وأن يَعيشُوا في سَلامٍ مع المسيحيِّين أو مع المؤمنين مِن أَتْباعِ الدياناتِ الأخرى، يَعيشُون عالَمَ سَلَامٍ، يُمكِنُ فيه العَيشُ معًا رغمَ اختلافِنا وتنوُّعِنا، هم يَطلُبون أن يكونَ لديهم إمامُهم ومساجدُهم، وطَلَبُهم هذا يُعَدُّ طَلَبًا منطقيًّا، كما أوضحتُ فيما سَبَقَ.

وأمَّا بالنسبةِ للكنيسةِ الكاثوليكيَّةِ فإنَّ قرارَ مجلسِ الفاتيكانِ الثاني يُؤكِّدُ على أن: «الكنيسةَ لا ترفُضُ شيئًا مِن تلكَ الأشياءِ التي تُوجَدُ في أحدِ تلكَ الأديانِ غيرِ المسيحيَّةِ، لا ترفُضُ شيئًا حقيقيًّا ومُقدَّسًا، وأنها تَضَعُ محلَّ الاعتبارِ -وباحترامٍ خالِص- أنماطَ السلوكِ والعَيْشِ، والمواعظَ، والمذاهبَ، التي تختلفُ كثيرًا عن تلكُم المذاهبِ التي تعتمدُها الكنيسةُ وتقدِّمُها، ما دامت تحملُ شرارةً مِن تلكَ الحقيقةِ التي تُنيرُ كلَّ البشرِ» (مادة ٢).

ويستمرُّ القرارُ مُؤكِّدًا على «أننا لا نستطيعُ أن نتضرَّعَ إلى الربِّ وندعوه، إذا ما كنَّا نرفُضُ أن نسلُكَ سُلوكًا أَخَويًّا تُجاهَ بعضِ البشرِ، وقد خُلِقُوا على صُورةِ الربِّ» (مادة ٥).

وفي النهايةِ يَطلُبُ القرارُ مِن المسيحيِّين: «أنه بالحكمةِ والإحسانِ، وعَبرَ الحِوارِ والتعاوُنِ مع أَتْباعِ الأديانِ الأخرى، فإن تلكُم الخيراتِ الروحيةَ والأخلاقيةَ، بالإضافةِ إلى القِيَمِ الثقافيةِ الاجتماعيةِ التي تُوجَدُ فيها، سيكونُ بإمكانِ تلكُمُ الخيراتِ أن تتعرَّفَ فيما بينها، وأن تَظَلَّ قائمةً، وأن تمضيَ قُدُمًا إلى الأمامِ» (مادة ٢).

الاقتراحُ الثاني: أن تجتهدَ العقائدُ ليشرحَ بعضُها بعضًا، وفي هذا الصَّدَدِ أيضًا نُشيرُ إلى تصريحاتِ الأبِ «فيرولدي» الذي قالَ ما يلي: «إنَّ صَدَاقتي مع المسلمينَ فى فرنسا تدفعُني إلى تشجيعِهم على الحديثِ، وعلى التعارُفِ

والتعرُّفِ على الآخَرِ، ويجبُ عليهم أن يَشرَحوا ما هو الإسلامُ بالنسبةِ لهم، ولكنَّ هذا الأمرَ، الذي يبدو سَهْلًا، ليس هَكَذا على الإطلاقِ».

الكنيسةُ الكاثوليكيَّةُ هي مُؤسَّسةٌ لها رئيسٌ، وهو البابا، ونستطيعُ أن نقولَ: إنه عندما يتحدَّثُ البابا، فإنه يتحدَّثُ باسمِه وباسمِ كلِّ الكاثوليكِ الرُّومانِ، ولكِنْ في الإسلامِ هُناكَ صُعوبةٌ عظيمةٌ هي: أنه لا يُوجَدُ سُلطةٌ رسميةٌ ومُلزِمةٌ تقومُ بالتأويلِ، فكلُّ مُسلمٍ مسئولٌ عن أعمالِه أمامَ اللهِ، والأئمةُ في الأغلبِ يُؤدُّون النصيحةَ، لذا لا يُمكِنُنا الحديثُ عن إسلامٍ واحدٍ فقط، بل نتحدَّثُ عن أكثرَ مِن إسلامٍ، فهُناكَ تياراتٌ كثيرةٌ وطُرُقٌ كثيرةٌ لفَهمِ الإسلامِ وكيفَ يَعيشُه المرءُ ويُطبِّقُه.

وبَعدَ اعتداءاتِ باريسَ، وجَّهَ أئمة كثيرونَ نِداءً لأجلِ السلامِ، وفتَحُوا أبوابَ المساجدِ للحديثِ والالتقاءِ مَعَ الناسِ، والمِفتاحُ يكمُنُ في إمكانيَّةِ التعارُفِ فيما بيننا، ولذا ينبغي علينا أيضًا أن نتحدَّثَ عن التعايُشِ معًا، وعن الأعمالِ المشتركةِ على مُستوًى إنسانيٍّ.

وأضربُ مثالينِ مِن أسقفيَّتي: مجموعةُ العملِ الدائمِ لأجلِ الأديانِ، والتي تُعرَفُ اختصارًا بـ (GTER)، هي بمثابةِ أرضيَّةٍ للحِوارِ بين الأديانِ، ولها رئاسةٌ تتناوَبُ عليها، وقد أتمَّتْ بالفعلِ عَشْرَ سنواتٍ منذُ إنشائها، ونشاطُ مؤسَّسةِ (كاريتاس)(*)، التي تُواجِهُ الضروراتِ الثقيلةَ للأزمةِ الاقتصاديةِ، تُساعِدُ بقَدْرٍ محسوسٍ وملموسٍ في أُسقُفيَّتي، تُساعِدُ كلَّ شخصٍ محتاجٍ توجَّهَ إليها، وذلكَ دُونَ أيَّةِ عوائقَ مِن حيثُ اختلافُ الدِّينِ أو اختلافُ المعتقدِ عن الديانةِ المسيحيَّةِ.

هناك طريقةٌ أخرى للإطاحةِ بالأفكارِ المُسبَّقةِ، وهي المبادَرةُ بالأعمالِ ذاتِ الصِّلةِ، وهُناكَ مسائلُ كثيرةٌ على المستوى المحلِّي، ولكنها أيضًا على المستوى الدوليِّ، تُؤرِّقُ المجتمعَيْنِ، الشرقيَّ والغربيَّ، والتي على أساسِها مِن المُمكِنِ أن نُفكِّرَ ونعمَلَ معًا.

أحداثُ باريسَ لا تُثيرُ حفيظةَ المسلمينَ فحسبُ، بل تثيرُ حفيظةَ الأوروبيِّين، فينبغي علينا في أوروبا أن نتساءلَ فيما بيننا، ما هي قِيَمُ أوروبا اليومَ، وبصُعوبةٍ بالغةٍ تكادُ تكونُ الجذورُ المسيحيَّةُ لقارَّتِنا معروفةً، فنموذجُ آباءِ الاتحادِ الأوروبيِّ لديه قليلٌ مما يراهُ يخُصُّ القِيَمَ الحاليةَ، وهي قِيَمٌ تُعطي الأولويةَ للاقتصادِ في مُقابِلِ التعايُشِ المجتمعيِّ.

الاقتراحُ الثالثُ: خَلْقُ تراثٍ مِن التعايُشِ معًا، فينبغي علينا أن نتقدَّمَ في جعلِ الدِّينِ الإسلاميِّ مُنسجِمًا مع القِيَمِ الغربيةِ التي هي أكثرُ عالميةً، فهُناكَ مِنَ القِيَمِ الإنسانيةِ الأساسيةِ التي يجبُ أن تَربِطَ وتُوحِّدَ بين المؤمنين مِن كلِّ الأديانِ.

على سبيلِ المثالِ: لغةُ الخيرِ، أو لغةُ إنسانيةِ العَلاقاتِ، أو لغةُ التفاهُمِ والاحترامِ لكلِّ شخصٍ، وهو الأمرُ الذي يجبُ أن يُعبَّرَ عنه بطريقةٍ ما، في الإعلانِ العالميِّ لحقوقِ الإنسانِ.

ومِن المُهِمِّ في كلِّ بلدٍ مِن بُلدانِ العالَمِ أن تُحترَمَ الحقوقُ الأساسيةُ لشخصِ الإنسانِ، وبصفةٍ خاصةٍ الحقُّ في الحريةِ الدينيةِ.

هذا الحقُّ يخُصُّ كلَّ إنسانٍ كشخصٍ فيما يتعلَّقُ بكرامتِه الشخصيةِ، ويجب أن يُمكَّنَ من ممارستِه في حياتِه الخاصةِ، وكذلكَ في حياتِه العامةِ، وسواء أكان بمُفردِه أم في إطارِ الجماعةِ، بحُريةٍ ودونَ أيةِ ضُغوطٍ، سواءٌ أكانت هذه الضغوطُ مِن جانبِ أفرادٍ كجماعاتِ المجتمعِ المدنيِّ، أم مِن جانبِ أيةِ سُلطةٍ بشريةٍ.

وإذا كان لَدَيْنا دينٌ مَعترفٌ به مِن قِبَلِ الدولةِ، بمعنى أن يكونَ مُعترفًا به في نظامِها القانونيِّ السائدِ في المجتمعِ؛ فمِن الضروريِّ إذَنْ في الوقتِ ذاتِه أن يُعترفَ ويُحترمَ الحقُّ في الحريةِ الدينيةِ لكلِّ المواطنينَ وكلِّ الجالياتِ الدينيةِ (الكرامة الإنسانية Dignitas Humana 6-)(*).

وأمامَ ظاهرةِ تنقُّلِ الإنسانِ عَبْرَ العالَمِ؛ فإنه يجبُ على الدولِ أن تطلُبَ تفعيلَ مبدأِ التبادُلِ في العَلاقةِ فيما يخُصُّ الحقوقَ الإنسانيةَ السالِفَ ذِكرُها، ومِن أجلِ هذا، وفي تعليماتٍ صدرَتْ عن المجلسِ البابويِّ لرعايةِ المُهاجِرينَ، والذين يَتنقَّلونَ عَبْرَ العالَمِ، نقرأُ ما يلي: «فيما يخُصُّ العَلاقاتِ بين المسيحيِّينَ والأشخاصِ الذين يتَّبِعونَ أيةَ أديانٍ أُخرى، يكونُ أمرًا مُهمًّا جدًّا، أن يُفعَّلَ مبدأُ التبادُلِ، والمقصودُ ألَّا يُفعَّلَ هذا المبدأُ كموقفٍ ادِّعائيٍّ خالِصٍ فحسْبُ، ولكن يُفعَّلُ في عَلاقةٍ قائمةٍ على أساسٍ مِن الاحترامِ المتبادَلِ، وعلى أساسِ العدلِ في كلِّ المعاملاتِ القانونيةِ الدينيةِ».

مبدأُ التبادُلِ أيضًا موقفٌ صادرٌ مِن القلبِ وصادرٌ مِن الروحِ، وهو مِن شأنِه أن يجعلَنا قادرينَ على الحياةِ، في كلِّ الأنحاءِ بحُقوقٍ مُتساويةٍ وواجباتٍ، فالتبادُلُ المُشتركُ السليمُ يَدفَعُ الجميعَ إلى أن يكونوا «مُحامين» يُدافِعونَ عن حُقوقِ الأقلياتِ هُناكَ، حيثُ يكونُ المُجتمعُ المحليُّ الدينيُّ هو الأغلبيةَ(*).

على أيَّةِ حالٍ؛ فإنَّ مبدأَ التبادُلِ المشتركِ غيرُ قابلٍ للتطبيقِ كمبدأٍ قانونيٍّ، فيما يخُصُّ الحريةَ الدينيةَ، ويجبُ أن يَتَّخِذَ شكلَ آليَّةٍ مِن المُمكِنِ أن نسيرَ عليها، حتى نُحقِّقَ اعترافًا فعَّالًا بالحريةِ الدينيةِ.

أعتقدُ أنَّ أحدَ أولويَّاتِ هذه اللحظةِ التي نعيشُها هو أن نَجعَلَ حضارةَ التعايُشِ أمرًا مُمكنًا وحقيقيًّا، هذا الأمرُ لم يكُنْ ضروريًّا بهذا القَدْرِ في المسيحيةِ عَبْرَ العُصورِ، لكنه اليومَ يُعَدُّ أمرًا لا يُمكِنُ التنازُلُ عنه.

ولتحقيقِ هذا الهدفِ؛ فإنَّ دورَ أوروبا يُعَدُّ دورًا حاسمًا؛ لأنها -هي نفسُها- بمَثابةِ مجتمعٍ إنسانيٍّ قائمٍ على التعدُّديةِ، ولأنه عَبْرَ البحرِ المتوسِّطِ قد وَرِثَتْ مواريثَ قديمةً وورَّثَتْ مِثلَها، ما بينَ عالمينِ آخَرَيْنِ موجودَيْنِ على ضِفافِ هذا البحرِ، هُما إفريقيا وآسيا(*).

إن الحِوارَ بينَ الثقافاتِ يَبْرُزُ كضرورةٍ جوهريَّةٍ في طبيعةِ الإنسانِ، وفي طبيعةِ الثقافةِ ذاتِها، وهو حِوارٌ لا يقولُ بأن الثقافاتِ مِن الممكنِ أن تَمحُوَ التناغُمَ والاتِّساقَ الداخليَّ في كلٍّ منها، أو أنها مِن الممكنِ أن تَصِلَ إلى مرحلةٍ تُصبِحُ لها قوةُ استحسانِ الأخرى، أو التشبُّهِ بها، والاندماجِ فيها.

إن الحِوارَ فيما بينَ الثقافاتِ يجبُ أن يَنزِعَ إلى التغلُّبِ على النزعةِ المركزيَّةِ العِرقيةِ، كي يحوِّلَ الانتباهَ إلى الثقافةِ نفسِها وإلى احترامِ الاختلافِ.

احترامُ الهويَّةِ يُشيرُ إلى طريقةٍ جديدةٍ مِن التعايُشِ على طريقِ الأخوَّةِ الدينيةِ، ففي الوقتِ الذي نحترمُ فيه هُوِيَّاتِ أشقائنا، فنحنُ مدعوُّون أيضًا إلى أن نعيشَ بعُمقٍ في مَصادرِ هُويَّتنا الخاصةِ، ولكي نحصُلَ على حِوارٍ أصيلٍ ومُوثَّقٍ، فإننا نحتاجُ إلى أن يكونَ المتحاوِرون على وَعْيٍ بهُوِيَّاتِهم الخاصةِ.

وإذا وُجِدَ مِن بينِ المتحاورينَ مَن لا يَعرفُ جُذورَه الخاصةَ به، ولا يَعرفُ كيفَ يُقيِّمُ هُوِيَّتَه هو؛ فمِن السَّهْلِ أن يكونَ هُناكَ مِن جانبِه رُدودُ فِعلٍ محتملَةٌ، أولُها: إمَّا أن يَتَقبَّلَ كلَّ شيءٍ جديدٍ يُقدَّمُ له مِن المتحاوِرِ الآخَرِ دُونَ أن يُدمِجَه في هُوِيَّتِه الخاصةِ، وإمَّا أن يرفُضَ الشيءَ برُمَّتِه، وهو ما يُسمَّى بظاهرةِ الخوفِ مما هو أجنبيٌّ، أو ظاهرةِ الخوفِ والتوجُّسِ مما هو أجنبيٌّ (xenofobia) أو غريبٌ على النَّفْسِ.

رُبَّما تكونُ هُناكَ حاجةٌ إلى أن نَجِدَ شيئينِ على الأقلِّ مِن شأنِهما أن يُفيدا في العَلاقاتِ المُثلى بينَ الشرقِ والغربِ:

الشيءُ الأوَّلُ: هو إمكانيَّةُ توافُرِ السبَبِ العَمَليِّ المنطقيِّ الذي على أساسِه تقومُ المعرفةُ الأخلاقيةُ، والتي هي بدَوْرِها أيضًا منطقيَّةٌ أصيلةٌ، ولا تمثِّلُ تعبيرًا عن المشاعرِ الذاتيةِ اللامعرفيَّةِ(*).

والشيءُ الآخَرُ: ربَّما يكونُ حمايةَ الكرامةِ الإنسانيةِ، والتي تطرَحُ مفهومًا دقيقًا للمُساواةِ بينَ الرجالِ والنساءِ، وللحمايةِ الحاسمةِ لحقوقِ الإنسانِ.

ربَّما يكونُ مِن المناسِبِ أن نخلُقَ مساحةً ما بينَ الجامعاتِ والثقافاتِ، مِساحةً للتأمُّلِ والدراسةِ، فمِن المعروفِ جيدًا أنه في العالمِ الإسلاميِّ تُوجَدُ عدةُ جامعاتٍ تحتلُّ مكانَ القيادةِ في تطويرِ الفِكرِ الإسلاميِّ في جانبِه الدينيِّ والسياسيِّ والاجتماعيِّ والفنيِّ والعِلميِّ، أمَّا في أوروبا فلا تُوجَدُ فرصةٌ دائمةٌ بينَ الجامعاتِ لتبادُلِ الخِبراتِ والدراساتِ بهَدَفٍ أكاديميٍّ يَرمي إلى إيجادِ معرفةٍ مُشتركةٍ ثم تشجيعِها، بحيثُ يكونُ مِن الممكِنِ لها أن تُعزِّزَ وتُساندَ العَلاقاتِ التي بينَ الشرقِ والغربِ.

وأمَّا الهدفُ فربَّما يكمُنُ في هذه المحاورِ الثلاثةِ:

الأوَّلُ: المعرفةُ، ونشرُ طرقٍ جديدةٍ للتفكيرِ بينَ عِلمِ الاجتماعِ الإسلاميِّ ونظامِ المجتمعاتِ في الغربِ.

الثاني: طرحُ اقتراحاتٍ لفتحِ قنواتٍ مِن التعاوُنِ الدوليِّ في المجالاتِ التِّقْنيَّةِ والعِلميَّةِ والاقتصاديَّةِ.

الثالثُ: تنميةُ قَنواتِ الفِكرِ الاجتماعيِّ لتأسيسِ أنظمةِ التعايُشِ المشتركِ بينَ أشخاصٍ ذوي ثقافاتٍ مُختلفةٍ، بحيثُ لا يُقلِّلُ هذا التعايُشُ مِن قِيمةِ العقائدِ الدينيَّةِ والقِيَمِ التي تنبُعُ منها هذه العقائدُ، لأجلِ هذا الأمرِ -وفي عالمِنا الذي يتميَّزُ بظاهرةِ سُهولةِ انتقالِ البَشَرِ عَبْرَ العالمِ- فإنه يَظلُّ الحِوارُ بينَ الأديانِ أكثرَ ضرورةً أيضًا لتسهيلِ التعايُشِ الأصيلِ.

وهنا أهتَمُّ بأن أؤكِّدَ على مِثالٍ مِن الاحترامِ بينَ البَشَرِ، والذي تحقَّقَ في لقاءٍ حدث بينَ الأديانِ، والذي عُقِدَ في «أسّيزي» عام ١٩٨٦م، واللقاءاتِ السنويةِ التي تَلَتْهُ، والتي نظَّمَتْها مؤسسةُ «سانت إيجيديو»، والتي فيها تحيا الديانتانِ المسيحيةُ والإسلاميةُ والأديانُ الأخرى في أُخُوَّةٍ حقيقيةٍ؛ يُصَلُّون إلى جانبِ بعضِهم البعضِ، ولم تَقِفْ أبدًا الواحدةُ ضدَّ الأخرى، يَحيَوْن في حِوارٍ مُشترَكٍ، مِن شأنِه أن يُسهِمَ في بناءِ التعايُشِ الحقيقيِّ والأُخوَّةِ الحقيقيةِ، مِن خِلالِ صلاةٍ وحِوارٍ وعَلاقاتٍ إنسانيَّةٍ مِن شأنِها أن تُولِّدَ عَلاقاتٍ قلبيَّةً وُدِّيةً، فيها تسُودُ المعرفةُ المتبادَلةُ بينَ أشخاصٍ مِن دياناتٍ وثقافاتٍ مختلفةٍ، ويسُودُ فيها كذلكَ الوُدُّ المتبادَلُ، في حِوارٍ يجبُ أن يكونَ حِوارًا كوكبيًّا، بمعنى أنه يُقامُ فوقَ كوكبِ الأرضِ كلِّه، وفيه يكونُ هَدَفُ المشاركينَ ومَرامُهم ليس التدميرَ المتبادَلَ، ولكنه الإثراءُ المتبادَلُ مِن خِلالِ مِيراثِ الهُوِيَّاتِ الدينيةِ، والهُوِيَّاتِ العِرقيَّةِ، والهُوِيَّاتِ الثقافيَّةِ.

الاقتراحُ الرابعُ: مُساعدةُ السلطاتِ المدنيَّةِ في إدارتِها للتعدُّديةِ الدينيةِ في مجتمعِنا.

فالسلطاتُ المدنيَّةُ تجدُ نفسَها في واقعٍ يتمثَّلُ في جزءٍ جيدٍ وجديدٍ خاصةً في البُلدانِ الأوروبيةِ، ذاتِ التراثِ المسيحيِّ الكاثوليكيِّ القديمِ، ويجبُ على السلطاتِ أن تُديرَ خريطةً دينيةً جديدةً ذاتَ طبيعةٍ يَشُوبُها كثيرٌ مِن الاختلافِ، وبطبيعةِ الأمرِ يتمثَّلُ هذا الاختلافُ في عِدَّةِ مَظاهرَ تُراقبُها السلطاتُ المدنيةُ، مِثلُ أماكنِ العبادةِ، وقاعاتِ الاجتماعاتِ، ومواقِفِ النظامِ العامِّ، وقانونيةِ ممارَساتٍ بعَيْنِها ... إلخ.

وفي رأيي ربَّما يجبُ على السُلطاتِ أن تجدَ في الأديانِ مبدأً للتعاوُنِ الصريحِ في إطارٍ مِن الحريةِ الدينيةِ وحريةِ المبدأ، وإطارٍ مِن ميراثِ الإنسانيةِ المعلَنِ مِن جانبِ يَسُوعَ المسيحِ:

«أَعطُوا ما لِقَيْصرَ لِقَيْصرَ، وما للهِ للهِ»(C 20,25) ، وفي هذا الأمرِ تستطيعُ هذه اللحظاتُ -أيْ: لحظاتُ الحِوارِ بينَ الأديانِ، والتي أطلَقَتْها هذه المؤسساتُ الدينيةُ نَفْسُها، وبشَكْلٍ ملحوظٍ- أن تُسهِمَ بقَدرٍ كبيرٍ.

في «برشلونةَ» -مَدينتي هذه- يُوجَدُ مَعبَدٌ مُخصَّصٌ لبطريركيَّةِ إبرامو (إبراهيمَ عليه السلامُ)، وقد شُيِّدَ هذا المعبدُ بمُناسبةِ إقامةِ الألعابِ الأوليمبيَّةِ عام ١٩٩٢م، وأعتقِدُ أنَّ ذِكرى الأبِ الكبيرِ للمُؤمِنينَ (إبراهيمَ عليه السلامُ) تُشَكِّلُ ميزانًا وتُعَدُّ رمزًا لحضاراتِ التعايُشِ بين ذريَّاتِ إبراهيمَ، وأبناءِ إسحاقَ، وأبناءِ إسرائيلَ.

وأختِمُ بمُقتَطَفٍ أستشهِدُ به للأستاذِ «أندريا ريكاردي»، مؤسِّسِ مؤسسةِ «سانت إيجيديو»، مِن المُمكِنِ أن نُطبِّقَه على الإسلامِ أيضًا: «إنَّ التحدِّيَ العظيمَ الذي يُواجِهُ المسيحيَّةَ المُعاصِرةَ، إنما هو العَيْشُ في التعدُّديةِ الدينيةِ».

يَجِبُ علينا أن نتغلَّبَ على هذا التحَدِّي؛ لأنَّ الإسلامَ والمسيحيَّةَ يجبُ أن يعمَلَا معًا لحِمايةِ الكرامةِ الشخصيَّةِ الإنسانيَّةِ، والدفاعِ عنها، تلكُ الكرامةُ المُهَدَّدةُ مِن قِبَلِ الماديةِ والعلمانيةِ.

والعملُ الذي يجبُ علينا أن نقومَ به عملٌ كبيرٌ، والورقةُ التي هي الآنَ على طاوِلةِ اللعبِ هي «كرامةُ الشخصيةِ الإنسانيةِ، واحترامُ الحقوقِ الإنسانيةِ الأساسيةِ».

وعلى طاوِلةِ اللعبِ نَجِدُ الرجلَ والمرأةَ، وهما مخلوقانِ على صورةِ الربِّ وعلى شاكِلتِه.

إنَّ الأمرَ يتعلَّقُ بمَهمَّةٍ مُشتركةٍ تقعُ على عاتِقِ الإسلامِ والمسيحيةِ.